INFF | Integrated National Financing Frameworks

وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي
Ministry of Planning, Economic Development & International Cooperation

الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للتمويل في مصر

الرسائل الرئيسية

2024

حقوق الطبع والنشر

حقوق النشر @ 2024 محفوظة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وزارة التخطيط و التنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، مصر.

جميع الحقوق محفوظة، ولا يجوز نسخ أي جزء من هذا التقرير، أو تخزينه في أي نظام من أنظمة استرجاع البيانات، أو نقله بأي صورة أو بأي وسيلة من الوسائل، إلكترونية كانت أو ميكانيكية، أو عن طريق التصوير الضوئي، أو التسجيل أو بأي وسيلة أخرى، دون إذن مسبق أو دون الإشارة إلى هذا المصدر.

وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي
Ministry of Planning, Economic Development & International Cooperation

JOINT SDG FUND

UNDP

الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للتمويل في مصر: الرسائل الرئيسية

سياق التمويل في مصر

تلتزم مصر بتحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) مسترشدة برؤية *مصر 2030*، والتي تُمثل أجندتها الوطنية للتنمية المستدامة .وتواجه مصر، مثل غيرها من البلدان، فجوة تمويلية لتحقيق تطلعاتها التنموية، خاصة في مجالات الصحة والتعليم والكهرباء والمياه والصرف الصحي والنقل. كما واجهت مصر في السنوات الأخيرة سلسلة من الصدمات الاجتماعية والاقتصادية التي أثرت على تعبئة وتخصيص التمويل الكافي لأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك كوفيد-19، والتوترات في أوروبا الشرقية، والاضطرابات الأخرى في البلدان المجاورة مثل السودان وغزة. وفي الوقت نفسه، تظهر تحديات تنموية جديدة تتطلب موارد مالية كبيرة خلال الفترة المقبلة، مثل تمويل الانتقال العادل والمنصف للطاقة والتكيف والصمود في مواجهة تغير المناخ.

وتنفذ الحكومة المصرية مجموعة طموحة من الإصلاحات الهيكلية لدعم استقرار الاقتصاد الكلي والنمو المستدام، بما في ذلك الإجراءات التي تستهدف إستدامة المالية العامة وإدارة الديون، ومرونة أسعار الصرف، وتنمية رأس المال البشري، وتعزيز القطاع الخاص.

الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للتمويل في مصر

تعد الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للتمويل في مصر (E-INFS) بمثابة وثيقة اتصال رئيسية تسلط الضوء على نهج مصر في تمويل أهداف التنمية المستدامة (SDGs)[1]. وتقترح الاستراتيجية إطارا تمويلياً وطنياً متكاملاًيمثل مظلة تشمل مبادرات التمويل المختلفة التي تستهدف تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة. سيتم تطويرالاستراتيجية بشكل أكبر من خلال الجهود الوطنية وبالتعاون مع شركاء التنمية، من أجل وضع خارطة طريق محددة السياق وقابلة للتنفيذ إلى جانب إطار للمتابعة والتقييم.

تسلط الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للتمويل الضوء على الإجراءات التي تهدف إلى سد الفجوة التمويلية، وزيادة تدفق الموارد المالية إلى القطاعات الرئيسية، وتعزيز آليات التمويل المبتكرة، وتشجيع مشاركة القطاع الخاص في التنمية المستدامة. ومستقبلاً، ستكون هناك حاجة إلى تبني نهج حكومي شامل لتنفيذ السياسات والمبادرات اللازمة ،لذا، تقترح الاستراتيجية أيضاً ترتيبات حول الإشراف والتنسيق والمتابعة لدعم التنفيذ الفعال وتتبع التقدم المحرز.

1 تستهدف الاستراتيجية سبعة قطاعات: الحماية الاجتماعية، والصحة، والتعليم، وتمكين المرأة، والصرف الصحي، والنقل، وتغير المناخ، والتي حددتها الحكومة المصرية كأولويات وطنية. لكل قطاع تأثيرات مباشرة على أهداف محددة للتنمية المستدامة ، فضلا عن تأثيراتها غير المباشرة على مجموعة أوسع من أهداف التنمية المستدامة.

وعلى وجه التحديد، تشمل أهداف الإستراتيجية الوطنية المتكاملة للتمويل في مصر ما يلي:

- تعبئة الموارد المالية المحلية والدولية من أجل التنمية المستدامة.
- زيادة مشاركة القطاع الخاص وتشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تمويل أهداف التنمية المستدامة.
- خلق بيئة مواتية لحلول التمويل المستدام.
- زيادة تخصيص الموارد للقطاعات ذات الأولوية لتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تم إعداد هذه الاستراتيجية تحت قيادة وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية[2] بالتعاون مع عدد من الجهات الوطنية الرئيسية، من بينها وزارة المالية ووزارة التضامن الاجتماعي ووزارة التعاون الدولي والبنك المركزي المصري. وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي القيادة الفنية، بشراكة من بعض وكالات الأمم المتحدة الأخرى بما في ذلك اليونيسف والأونكتاد وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة العمل الدولية. كما تتوافق استراتيجية التمويل مع الاستراتيجيات والسياسات الوطنية الرئيسية في مصر، في مقدمتها *رؤية مصر 2030*، وبرنامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلي الوطني، وسياسة ملكية الدولة، وإطار التمويل السيادي المستدام. كما أنه يتماشى مع برنامج الإصلاح الذي يدعمه صندوق النقد الدولي.

حددت الاستراتيجية قائمة غير حصرية لمجالات العمل ذات الأولوية كما يلي:

- **التمويل المحلي العام:**
  - إصلاحات متعلقة بتنمية الإيرادات واستدامة الدين، بما في ذلك زيادة الامتثال الضريبي، ومعالجة الثغرات في السياسات الضريبية، ورقمنة المنظومة الضريبية، وإصلاح حوكمة الشركات المملوكة للدولة.
  - تبني أدوات التمويل الجديدة (مثل السندات الخضراء والصكوك).
  - تحديد أولويات الإنفاق على أساس الأثر والفعالية.

- **التمويل المحلي الخاص:**
  - تعزيز الاستثمار البيئي والاجتماعي والحوكمة (ESG)، من خلال تعزيز إعداد التقارير بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG)والشفافية.
  - تحفيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتقليل المخاطر.
  - تطوير سوق الكربون في مصر (على سبيل المثال: ضرائب الكربون، ونظم تجارة أسواق الكربون).
  - توسيع أدوات التمويل الإسلامي لأهداف التنمية المستدامة، من خلال منصة رقمية وطنية لتشجيع المساهمات المالية الإسلامية في مشاريع أهداف التنمية المستدامة.
  - الحد من التدفقات المالية غير المشروعة، بما في ذلك تعزيز القدرات الإحصائية.

2 من المهم التأكيد على أنه في 3 يوليو 2024، تم تشكيل حكومة جديدة تم فيها دمج وزارة التعاون الدولي ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ليقودها وزير واحد. الآراء الواردة في هذا المستند تسبق هذا الحدث.

- **التمويل الدولي العام:**
  - تعزيز مواءمة تمويل التنمية مع الأولويات للتنمية المستدامة والحد من الازدواجية والتجزئة.
  - الدعوة إلى «مبادئ التمويل العادل» والتثقيف المالي وبناء القدرات المتعلقة بأدوات التمويل الجديدة.
  - زيادة استخدام الضمانات وأدوات التأمين متعددة الأطراف.
- **التمويل الدولي الخاص:**
  - تعزيز بيئة العمل لدعم زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر.
  - الاستفادة بشكل أفضل من التحويلات النقدية من المغتربين المصريين، مثل تحديد المشروعات المناسبة لاستثمارات أهداف التنمية المستدامة.

التطلع إلى المستقبل: التنسيق والتنفيذ والمتابعة

يتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة تعبئة الموارد المالية من مصادر متنوعة مع ضمان التنسيق مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة. ويشمل ذلك، تحديد وبناء توافق في الآراء بشأن الإجراءات ذات الأولوية والشراكات. ولدعم التنفيذ، تقترح الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للتمويل في مصر ترتيبات مؤسسية للتنسيق والمتابعة والتقييم تحت قيادة الحكومة.

أظهرت التجارب في الفترة الأخيرة مدى سرعة تغير السياق الاقتصاد في مصر، مما يؤكد أن اتباع استراتيجية ثابتة لن يكون كافياً لتلبية احتياجات تمويل أهداف التنمية المستدامة. لذلك تم تصميم الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للتمويل في مصر لتكون ديناميكية، مما يستلزم مراجعتها وتحديثها بشكل مستمر وسيتم ضمان الأثر النهائي للاستراتيجية من خلال تبنى النهج التشاركي الذي يدمج جميع الأطراف المعنيين، مما يسهل تنفيذها بمشاركة كل من الحكومة والقطاع الخاص وشركاء التنمية الدوليين.

ومن المقرر أن يتولى الإشراف على الاستراتيجية مجموعة عمل تمويل التنمية تحت رئاسة وزارة التخطيط والتنمية الإقتصادية والتعاون الدولي، من خلال الإشراف على تنفيذ الاستراتيجية وتنسيق السياسات والمبادرات ذات الصلة وأنشطة تعبئة الموارد عبر الجهات الحكومية وغير الحكومية (العامة والخاصة). تضم مجموعة عمل تمويل التنمية جهات معنية رئيسية مثل مكتب رئيس الوزراء، ووزارة المالية، والبنك المركزي المصري، والوزارات القطاعية. ويجوز تكييف دور مجموعة عمل تمويل التنمية في سياق تنفيذ الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للتمويل في مصر .

كما ستتعاون مجموعة عمل تمويل التنمية بشكل وثيق مع اللجنة الوطنية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة برئاسة السيد رئيس مجلس الوزراء ومجموعة عمل التمويل المستدام التي ترأسها وزارة المالية. سيسهم التنسيق مع اللجنة الوطنية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في ضمان مواءمة أنشطة التمويل مع أولويات التنمية المستدامة الوطنية. وعلى الرغم من تركيز مجموعة عمل التمويل المستدام على تمويل المناخ، إلا أنه في الوقت نفسه أداة مهمة لتعبئة آليات لاستدامة الدين، وسيكون مهما لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للتمويل في مصر. ومن شأن هذا النهج التشاركي أن يعزز من شعور الجهات الوطنية بملكيتها للاستراتيجية ويوفر أساسا لاتخاذ قرارات فعالة وجماعية.

وبذلك تكون مجموعة عمل تمويل التنمية مسؤولة عن التنفيذ الشامل للاستراتيجية الوطنية المتكاملة للتمويل في مصر، بما في ذلك التنسيق بين القطاعين العام والخاص وتحديث خارطة الطريق بما يتماشى مع أولويات التنمية المستدامة الوطنية والتغيرات المحتملة في السياق المصري. وتشمل المسؤوليات المحددة ما يلي:

- **التنسيق الحكومي وغير الحكومي:** التنسيق بين كل من الجهات الحكومية وغير الحكومية، بالإضافة إلى العمل مع اللجان الوطنية ومجموعات العمل ذات الصلة لضمان توافق سياسات التمويل العام والخاص مع أولويات التنمية المستدامة واتساقها عبر مجالات التمويل. ويشمل ذلك اجتماعات فنية منتظمة لمتابعة التنفيذ، وعقد اجتماعات سنوية مشتركة بين الوزارات للاتفاق على أولويات السياسات والإصلاحات، والمشاركة مع المحافظات لتعزيز توطين أهداف التنمية المستدامة، والحوار المنتظم مع شركاء التنمية.
- **تطوير خارطة الطريق:** توجيه وإرشاد تطوير خريطة طريق سنوية، بما في ذلك ترتيب الأولويات، وأنشطة بناء القدرات والاستثمارات لتعظيم الأثر والاستدامة بما يتماشى مع الاستراتيجيات والإصلاحات الوطنية الأخرى.
- **التحليل والتقييم:** إجراء التحليلات بحسب الضرورة لجمع الأدلة والبيانات حول الاحتياجات التمويلية واتجاهاته ومخاطره والقيود كمدخلات تدعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للتمويل في مصر وضمان الاتساق مع أولويات التنمية المستدامة الوطنية.
- **المتابعة والمراجعة:** إعداد والإشراف على خطة متابعة ومراجعة الاستراتيجية لمتابعة الأداء والأثر. يشمل ذلك قياس التدفقات العامة والخاصة، ووضع خطوط الأساس والأهداف لتتبع الأداء، وتحديد التحديات في التنفيذ، واقتراح الإجراءات التصحيحية بحسب الحاجة.
- **إعداد التقارير والشفافية:** إعداد تقرير أداء سنوي عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتقليص الفجوة التمويلية، وإستعراض الإصلاحات التي تم تنفيذها، والموارد المعبأة، وآثار أهداف التنمية المستدامة، والتحديات التي تم مواجهتها. سيتماشى ذلك مع آليات وعمليات متابعة أهداف التنمية المستدامة الوطنية القائمة. وبالتنسيق الوثيق مع الحكومة، سيتم نشر التقرير وسيساهم في آليات التقارير الوطنية. كما سيتم تطوير استراتيجية للتواصل لزيادة الوعي بأهداف التنمية المستدامة وإطار التمويل الوطني المتكامل، وكذا بناء الشراكات، وتعزيز المشاركة العامة.

ستسهم الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للتمويل في مصر في تمويل أهداف التنمية المستدامة المتوافقة مع *رؤية مصر 2030*. وستدعم الآليات والإجراءات الخاصة بالتنسيق وصنع القرار وإشراك أصحاب المصلحة التي تقدمها الاستراتيجية، في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لمصر من خلال سد الفجوة التمويلية وتقليل المخاطر التمويلية والديون المستقبلية. ومن شأن التنسيق المنهجي والمواءمة بين مصادر التمويل والسياسات مع أولويات التنمية الوطنية أن يدعم تعبئة الموارد وإدارتها ومتابعتها بشكل فعال لتسريع وتيرة التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.